العرب
الأربعاء 2020/05/20
السنة 42 العدد 11708

الأسد يواجه صداع «آل مخلوف» مع دنو سيف «قيصر»

المبعوث الأممي إلى سوريا يدخل على الخط بعد غياب: حان وقت التسوية

الضغوط على النظام السوري تأخذ منحى جديدا في ظل مؤشرات عن رغبة دولية لدفع عملية السلام في هذا البلد قدما، وهذا لا يمكن أن يتم دون الضغط على الرئيس بشار الأسد لإجباره على تغيير نهجه وتقديم تنازلات.

دمشق – تشتد الضغوط على النظام السوري، في ظل صراع محتدم داخل عائلة الرئيس بشار الأسد، وآخر تمظهراته قيام السلطات السورية بالحجز على أموال رجل الأعمال وابن خال الأسد رامي مخلوف وزوجته وأولاده، على خلفية اتهامه بالتهرب من تسديد مبالغ مستحقة لهيئة تنظيم الاتصالات في سوريا.

ومن شأن الصراع داخل عائلة بشار الأسد وتحديدا بين خال الأسد محمد مخلوف وأبنائه من جهة وزوجة الرئيس أسماء الأسد التي تستظل ببعض رجال الأعمال الذين راكموا ثروات خلال الحرب، أن يزيد من إضعاف موقف النظام ليس فقط سياسيا بل والأهم اقتصاديا على وقع تسارع غير مسبوق في انهيار قيمة العملة المحلية الليرة، أمام صعود صاروخي للدولار في الأسواق الموازية.

ويرجح أن تبلغ الضغوط المالية والاقتصادية على النظام السوري أقصاها مع دخول قانون "سيزر" حيز التنفيذ حيث لم يعد يفصل عنه سوى أيام قليلة. وتراهن الولايات المتحدة على هذا القانون لإجبار الأسد على تغيير سياساته سواء لجهة موقفه من باقي الطيف المناوئ له في الداخل أو حيال علاقته بإيران.

غير بيدرسون

أطراف الصراع في سوريا اتفقت على الحضور إلى جنيف

ويقول محللون إن اقتراب تنفيذ قانون سيزر قد يكون من الدوافع الأساسية التي سرعت في وتيرة الحرب المعلنة من قبل النظام على "آل مخلوف"، الذين يمسكون بمفاتيح الاقتصاد في البلاد، من خلال سيطرتهم على قطاعات حيوية مثل الاتصالات.

ويواجه النظام السوري فترة لا تقل قساوة عن تلك التي عايشها ما بين 2013 و2015 حينما انهارت مناطق سيطرته مثل أحجار الدومينو على أيدي الفصائل المعارضة قبل أن تدخل حليفته روسيا على الخط وتعيد ترجيح كفة الميدان لصالحه.

وليس من المؤكد أن تسارع روسيا هذه المرة لنجدته كما هو الحال في العام 2015، ليس فقط لجهة التحديات الكبرى التي تواجهها على أكثر من مستوى وجبهة، بل وأيضا لظهور بوادر تململ داخل الكرملين حيال سياسات بشار الأسد وعدم قدرته أو رغبته في تغيير نهجه، والذي من شأنه أن يطيل الأزمة بدل حلها.

ويقول محللون إن موسكو قد ترى في الضغوط المتصاعدة على دمشق فرصة لإرغام الأخير على تقديم تنازلات لطالما رفضها سواء في علاقة بالحل السياسي أو بالوجود الإيراني الذي يمثل صداعا مضاعفا لموسكو، في ظل وعي الأخيرة بأن هذا الوجود لا يهدد فقط فرص التسوية بل ويشكل خطرا على المدى البعيد بالنسبة لمصالحها الاستراتيجية في هذا البلد.

ويلاحظ أن روسيا تلتزم الصمت حيال قانون "سيزر" أو "قيصر" رغم أن هذا القانون لا يستثنيها من سيف العقوبات، الأمر الذي يثير الكثير من التكهنات من بينها إمكانية أن تكون موسكو قد توصلت إلى ترتيبات بشأنها مع الجانب الأميركي لاسيما مع تسريبات تحدثت مؤخرا عن تفاهمات أميركية روسية إسرائيلية تستهدف الوجود الإيراني وقطع طريق "طهران بيروت" من الجانب السوري.

ويقول محللون إنه ليس من باب الصدفة إطلالة المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا غير بيدرسون في هذا التوقيت وبعد غياب طويل وإعلانه عن اتفاق بين أطراف الصراع في سوريا على العودة إلى التفاوض. وقال بيدرسون الثلاثاء إن أطراف الصراع اتفقت على الاجتماع مجددا في جنيف للتفاوض على الدستور، مضيفا أن ذلك ربما يتيح فرصة لبدء رأب "عدم الثقة العميق" بينها.

وبعد نحو تسع سنوات من بدء الحرب بسوريا أشار بيدرسون إلى "الهدوء النسبي" في آخر جيب تسيطر عليه المعارضة في إدلب (شمال غرب البلاد) باعتباره فرصة لبناء الثقة، وحثّ كل من الولايات المتحدة وروسيا اللتين تدعمان طرفين مختلفين في الحرب على مواصلة المحادثات ودعم عملية السلام.

وكان سجل مؤخرا عملية تبادل أسرى بين الفصائل المقاتلة والنظام في محافظة إدلب في خطوة تعكس تقدما في المفاوضات الجارية بعيد عن أعين وسائل الإعلام.

وقال المبعوث الأممي للصحافيين إن أطراف الصراع "اتفقت على الحضور إلى جنيف واتفقت على جدول أعمال للاجتماع المقبل، بمجرد أن يسمح الوضع الناجم عن وباء فايروس كورونا".

ولم يحدد تاريخا لاجتماع اللجنة الدستورية التي واجهت صعوبات في المضي قدما العام الماضي وقال إنه لن يكون ممكنا عقد اجتماع افتراضي.

وأضاف "يتعين البدء من نقطة ما.. واللجنة الدستورية قد تكون تلك الساحة التي يبدأ فيها بناء الثقة".

وبيدرسون هو المبعوث الرابع للأمم المتحدة الذي يحاول التوسط لإقرار السلام في سوريا حيث يسيطر معارضون يقاتلون الرئيس بشار الأسد على آخر قطعة من الأراضي في شمال غرب البلاد. وهدأ القتال منذ مارس عندما اتفقت تركيا، التي تدعم الفصائل الجهادية المعارضة للأسد، على وقف إطلاق النار مع روسيا.

وتوحي جميع الأجواء بأن هناك توجها دوليا لإطلاق مسار سياسي جدي لتسوية الأزمة وما التحركات الغربية الحثيثة أيضا لتوحيد الصف الكردي في شمال شرق سوريا، إلا مؤشرا قويا على وجود هكذا توجه، فضلا عن الضغوط المكثفة على النظام لدفعه إلى تغيير مواقفه، والقبول بتنازلات مؤلمة.

وكان مجلس الشيوخ الأميركي أقر في ديسمبر الماضي، حزمة وثائق وتشريعات بينها "قانون سيزر" أو قانون "قيصر" لتضييق الخناق على نظام بشار الأسد، حيث ينص القانون على فرض إجراءات إضافية ضد الجهات التي تدعم العمليات العسكرية للقوات السورية.

ولم يعد يفصل السوريين سوى القليل عن بدء دخول قانون "قيصر" الذي أطلقته الولايات المتحدة، حيز التنفيذ، حيث من المرتقب أن يبدأ العمل بالقانون في يونيو المقبل، إذ يوفر للولايات المتحدة الوسيلة "للمساعدة في إنهاء الصراع في سوريا من خلال تعزيز المساءلة لنظام بشار الأسد".

دمشق تصعّد مع رامي مخلوف من دون الذهاب إلى حدّ تصفيته

دمشق – تتابع أوساط عربية مهتمة بالشأن السوري سلسلة الإجراءات التي اتخذتها السلطات السورية بحق رئيس مجلس إدارة شركة "سيريتل" للاتصالات رامي مخلوف، وسط تساؤلات عن الأسباب التي تمنع النظام من تصفية شخص يتحدّى بشار الأسد علنا.

ولاحظت الأوساط أن السلطات السورية لجأت إلى إجراءات تستهدف تأميم "سيريتل" خطوة خطوة مع منع أي تعاط مستقبلي بين رامي مخلوف والجهات الرسمية. وفسرت التهاون مع ابن خال رئيس النظام السوري بأنّ رامي متأكد من وجود مجموعة شعبية علوية داعمة له في معركته الحالية مع الأسد.

وأوضحت أنه على الرغم من الاعتقالات والاستقالات الأخيرة لمدراء ومسؤولين في مؤسسات رامي مخلوف وللأشخاص القريبين منه، إلا أنه توجد شبكة "خفية" تعمل على منح المشورة القانونية وتقديم الدعم لابن الخال.

وأشارت الأوساط إلى أن عدم لجوء دمشق إلى اعتقال رامي وتصفيته دليل على وجود خيط سري خارجي يحمي الرجل حاليا، في تذكير بما حصل سابقا مع هلال الأسد وأيمن جابر وآخرين عندما شكلوا خطرا على النظام.

واعتبرت لجوء أسماء الأخرس إلى الاستعراض العلني عبر نشر نبأ اجتماعها مع أعضاء إدارة جمعية "جريح الجيش"، التي معظم المستفيدين منها من الطائفة العلوية والظهور بمظهر الأم الحنون، هو دليل على أن الأسد وزوجته يأخذان في حسابهما قوة العلاقة التي تربط رامي مخلوف بالأعمال "الخيرية" على المستوى الشعبي العلوي عن طريق "جمعية البستان" الخيرية.

وهذا الاجتماع هو محاولة لسحب البساط من تحت قدمي رامي مخلوف. ومن المهم الملاحظة أن زوجة الأسد أرادت أن تظهر أنها مدعومة من الأقليات إذ وضعت الدكتور عمار سليمان، العلوي، إلى يمينها وفارس كلاس المسيحي إلى يسارها خلال الاجتماع.

وتحدثت الأوساط عن أن عدم المساس برامي شخصيا يؤشر إلى أن الأخير يملك ملفات يخشى الأسد من خروجها إلى العلن. وقد يكون من بينها ملفات عن علاقات خارجية له. وهنا يستوجب التذكير بمقابلة لرامي مخلوف عام 2011 قال فيها إن "أمن إسرائيل من أمن دمشق".

ورأت تلك الأوساط أن رامي مخلوف يملك مفاتيح بيت المال الأسدي منذ تولي حافظ الأسد الحكم عام 1970 والموجودة كلها خارج سوريا. وهذه المفاتيح هي عبارة عن أرقام حسابات وشبكة شركات معقدة تملك عشرات الآلاف من العقارات والمؤسسات العاملة إلى هذه اللحظة في دول أوروبا والخليج وباقي دول العالم. وهذه كلها موجودة باسم رامي وأبنائه وإخوته وأبوه محمد مخلوف. ويعلم أنه في حال تمت تصفيته فسوف لن يحصل الأسد منها على أي شيء.

وتقول الأوساط إنه توجد حلقة خفية بين رامي وموسكو. ويعلم الاثنان – رامي وبشار – أنه في حال تم فتح ملفات بيت المال فلسوف يتم ابتزاز الأسد ماديا من قبل الروس. وخلصت إلى القول "يجب ألا ننسى أن الروس يوفرون الحماية بشكل ما لجزء من مال آل مخلوف واستثماراتهم في موسكو وبيلاروسيا.

مصر ماضية في صفقة «سوخوي – 35» الروسية رغم الضغوط الأميركية

القاهرة – تمضي مصر في طريقها نحو الحصول على صفقة الطائرات الروسية "سوخوي – 35" المتطورة، بالرغم من التهديدات الأميركية بفرض عقوبات عليها، وفقا لقانون مكافحة خصوم الولايات المتحدة "تاكسا"، ما يعني أن العلاقة بين الطرفين قد تأخذ منحى خطرا الفترة المقبلة، وإن لم يجر تطبيق العقوبات بشكل فعلي.

ونقلت وكالة أنباء "تاس" الروسية مؤخرا عن مصدر روسي قوله إن موسكو بدأت في إنتاج أحدث جيل من مقاتلات "سوخوي – 35" لمصر بموجب عقد موقع معها.

وكشفت وثيقة نشرها الموقع الرسمي للتعاقدات والمناقصات الحكومية الروسية مناقصة مرتبطة بتوريد بعض الوصلات الكهربائية والكابلات تدخل في صناعة سلاح جديد لمصر.

ومن المقرر أن تتسلم القاهرة الدفعة الأولى من الطائرات التي يبلغ عددها 24 مقاتلة، بقيمة ملياري دولار، خلال الربع الثالث أو الأخير من العام الجاري، مع الأخذ في الاعتبار عامل التأخير بسبب تفشي وباء كورونا.

ويؤدي ظهور "سو – 35" لدى الجيش المصري إلى خلل في التوازن العسكري بالمنطقة، فهي إحدى أقوى الطائرات المقاتلة في العالم، وتشكل خطورة على المقاتلات الأميركية في أي معركة جوية، حيث أنها تنافس طائرات "إف – 35" الأميركية المتطورة.

واستبعدت بعض المصادر التي تحدثت إليها "العرب" قيام واشنطن بتنفيذ تهديدها بشأن توقيع عقوبات صارمة على القاهرة، غير أنها أشارت إلى أن قد تفعلها حال جرى استخدام السلاح بما يتعارض مع المصالح الأميركية في المنطقة أو بما يشكل تهديدا مباشرا لأمن إسرائيل.

وأضافت أن القاهرة حريصة على علاقتها مع واشنطن، والمزيد من التفاهمات قد تجري خلال الأيام المقبلة للتخفيف من وطأة الغضب الأميركي بشأن صفقة التسليح الجديدة، كما أن القاهرة تحرص على طمأنة واشنطن بشأن استخدامات السلاح وسياقاته الأمنية والعسكرية.

وقال وكيل لجنة الدفاع والأمن القومي بالبرلمان المصري، اللواء يحيى الكدواني، إن الجيش المصري عليه مسؤوليات جسام تحتم رفع الروح المعنوية لمقاتليه عبر تحديث منظومة التسليح، وتعدد المسارات الدفاعية والهجومية التي قد تدفع الجيش للتحرك ما يستلزم السير باتجاهات متباينة بما لا يؤدي إلى توطيد العلاقات مع طرف على حساب آخر.

ورجحت مصادر دبلوماسية لـ"العرب"، أن يكون تعامل القاهرة مع ردة الفعل الأميركية على حسب ما ستقدم عليه الولايات المتحدة من تصورات وتصرفات، ولا يمكن التنبؤ بهذا الأمر حاليا، لأن المشاورات بين الطرفين مستمرة، والفترة الماضية شهدت اتصالات بين البنتاغون والجيش المصري لضمان استمرار التنسيق بينهما في مجالات عدة، أبرزها مكافحة الإرهاب.

وأعلنت الخارجية الأميركية قبل أيام موافقتها على صفقة معدات عسكرية لمصر بقيمة 2.3 مليار دولار، وهذا لا يعني أن واشنطن مرتاحة لتطور التعاون بين القاهرة وموسكو، غير أنها تريد أن تثنيها بشكل غير مباشر، وتؤكد لها مرونتها في مجال الصفقات.

وأكد المستشار الأكاديمي للمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، عبدالمنعم سعيد، أن الولايات المتحدة تمارس ضغوطا عديدة لوقف الصفقة الروسية، لكن حال تنفيذها لن يكون بإمكانها خسارة مصر باعتبارها ثالث أكبر دولة تبرم صفقات تسليح في العالم، وتضع في اعتبارها العتاد العسكري الكبير للجيش المصري والتدريبات المشتركة بين الجانبين.

وتوقع في تصريح لـ"العرب" أن يناقش الكونغرس فرض عقوبات على القاهرة الفترة المقبلة، وأن الأمر يرتبط بمسائل قانونية معقدة سوف تأخذ مساراتها قبل عقد جلسات مغلقة بين نواب الكونغرس والبنتاغون لتحديد الأثر السياسي للعقوبات حال التوافق عليها، وقد ينتهي الأمر بتجميدها مقابل الحصول على ضمانات عدة من القاهرة.

وتدخل الصفقة الروسية القيادة المصرية في تحالف قلق مع الولايات المتحدة التي ستنظر إليها بمزيد من الارتياب جراء الإصرار على الحصول على المقاتلات الروسية، والسعي دوما لتنويع مصادر السلاح، وهي مسألة تتجاوز ما يتردد عن كيمياء سياسية تجمع الرئيسين الأميركي دونالد ترامب والمصري عبدالفتاح السيسي.

وتتعامل القاهرة مع تقلبات السياسة الأميركية في المنطقة بالقدر ذاته تقريبا، وتحاول أن تحصل على أكبر مكاسب للجيش المصري دون أن يؤدي ذلك إلى الاصطدام مع واشنطن.

منعم سعيد

من المرجح أن يناقش الكونغرس عقوبات على القاهرة الفترة المقبلة

ووفر تنويع مصادر السلاح المصري من بلدان شملت ألمانيا وفرنسا والصين وإسبانيا وروسيا، إشارات للولايات المتحدة بأن مصر لا تتعمد الارتكان على السلاح الروسي فقط، وتستهدف بالأساس حماية أمنها القومي في أبعاده المختلفة.

وينبع تجاهل القاهرة للتحذيرات الأميركية من صفقة السلاح الروسية من أن واشنطن رفضت من قبل طلب مصر الحصول على أحدث طراز من مقاتلات "إف – 35"، وردت على هذا الرفض بالحصول على طائرات الرافال الفرنسية، والتعاقد على "سو– 35" الروسية.

وحذر وزير الخارجية مايك بومبيو ووزير الدفاع مارك إسبر في نوفمبر الماضي مصر من إبرام صفقة شراء مقاتلات سوخوي المتطورة، وطلبت واشنطن من القاهرة مراجعة علاقاتها العسكرية والاستخباراتية مع روسيا، في إشارة ضمنية لرهن أي تطور معها بذلك.

«الكيمياء» لا تلغي الحسابات المتباينة لكل طرف